NTU Journal for Administrative and Human Sciences (2024) 1 - 36
DOI: https://doi.org/10.56286/ntujahs.

IRAQI Academic Scientific Journals

JAHS NTU

P-ISSN: 2789-1240 E-ISSN:2789-1259

NTU Journal for Administrative and Human Sciences

Available online at: https://journals.ntu.edu.iq/index.php/NTU-JMS/index

Proposed policies and strategic options for reforming the foreign trade sector in IraqFor the period (2000 – 2020)

Prof.Dr. Mayih Shabeeb Al-shammari
Prof.Dr.Hanan Abdulkhidhr Hashim AL.musawy
University of Kufa/College of Economics and Administration

Dr.Hussein Ali Owish
Thi-qar University/College of Economics and Administratio

Article Informations

Received: 1. 05. 2024
Accepted: 15.5. 2024
Published online: 1. 6. 2024

Corresponding author :
Name Mayih Shabeeb Al-shammari
Hanan Abdulkhidhr Hashim
Hussein Ali Owish
. University of Kufa
Thi-qar University Email:
mayih.shabib@uokufa.edu.iq

Key Words:
economic reform
foreign trade
Iraqi economy
economic policies

A B S T R A C T

. The Iraqi economy suffers from deep structural imbalances, the most prominent of which is the dominance of the oil rent sector over the economy as a whole, and the connection of the oil resource to the oil market and the global economy as a whole requires studying the country's international economic relations by focusing on foreign trade and reforming them in a way that achieves the goals of reform. Therefore, this research came to shed light on foreign trade and the elements of its reform. Among the results of the research, the indicators (coverage rate, export capacity rate, external gap) are of good levels, but this is not due to the real productive sectors (agriculture, industry) and services, but rather to the dominance of oil exports. This is confirmed by the high percentage of commercial exposure as well as the high rate of dependence abroad through the high level of imports, and the commodity trade balance does not suffer from an imbalance for the same reasons mentioned, while the balance of services suffers from a chronic deficit throughout the period of the study, and in light of such imbalances there is an urgent need To prepare the appropriate ground for reforming the foreign trade sector in Iraq, based on proposed strategies such as (import substitution, export diversification, and rent diversification).

Keywords: economic reform, foreign trade, Iraqi economy, economic policies

©2023 NTU JOURNAL FOR ADMINISTRATIVE AND HUMAN SCIENCES, NORTHERN TECHNICAL UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE: **https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/**

سياسات مقترحة وخيارات استراتيجية لإصلاح قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2000 – 2020)

ا.د مايح شبيب الشمري | جامعة الكوفة– كلية الادارة والاقتصاد

ا.د حنان عبد الخضر الموسوي | جامعة الكوفة– كلية الادارة والاقتصاد

ا.م.د حسين علي عويش الشامي | جامعة ذي قار – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية عميقة ابرزها هيمنة قطاع الريع النفطي على الاقتصاد ككل، ولارتباط مورد النفط بالسوق النفطية وبالاقتصاد العالمي ككل يتطلب دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد بالتركيز على التجارة الخارجية واصلاحها بالشكل الذي يحقق اهداف الاصلاح. لذا جاء هذا البحث لتسليط الضوء على التجارة الخارجية ومقومات اصلاحها. ومن نتائج البحث ان مؤشرات (معدل التغطية ، معدل القدرة على التصدير، الفجوة الخارجية) ذات مستويات جيده لكن هذا لا يعود الى القطاعات الانتاجية الحقيقية(الزراعة، الصناعة) والخدمات، بل يعود الى هيمنة الصادرات النفطية، وما يؤكد ذلك ارتفاع نسبة الانكشاف التجاري فضلا عن ارتفاع معدل التبعية للخارج من خلال ارتفاع مستوى الاستيرادات، كما ان الميزان التجاري السلعي لا يعاني من اختلال لنفس الاسباب المذكورة، اما ميزان الخدمات فيعاني من عجز مزمن طيلة مدة الدراسة، وفي ضوء هكذا اختلالات هناك ضرورة ملحة لتهيئة الارضية المناسبة لإصلاح قطاع التجارة الخارجية في العراق، اعتمادا على استراتيجيات مقترحه مثل(احلال الاستيرادات، وتنويع الصادرات ، وتنويع الريع).

المقدمـــة:

ان الاصلاح الاقتصادي وان تعددت وجهات النظر بشأن مفهومه من حيث المحدودية او الشمول فما هو الا تصحيح لمسار الاقتصاد الحالي رغبة في تغييره باتجاه مرغوب فيه بعمق الهدف المراد له ضمن استشراف المستقبل لهذا المسار، ويمكن القول ان الاصلاح يهدف الى تحقيق اهداف معينه وتعميق ايجابيات هذه الاهداف مستقبلا. وكما هو معروف يمثل القطاع الخارجي ولاسيما التجارة الخارجية اهمية كبيره في ظل الانفتاح والاندماج والاعتماد المتبادل كنتاج للعولمة التي يشهدها عالم اليوم، وعليه فأن عدم أتباع سياسات لا تتسم بالتحرر والانفتاح يؤدي إلى تفاقم المشاكل والصعوبات لأي بلد من البلدان. ويعد قطاع التجار الخارجية في العراق من القطاعات المهمة باعتباره محرك للنمو من حيث توفيره للإيرادات بالعملات الاجنبية من خلال عوائد الصادرات لتغطية احتياجات البلد من الاستيرادات فضلا عن تغطية جوانب الانفاق العام الاخرى . مفترضين ان سياسات وبرامج الاصلاح ذات اهمية كبيرة للنهوض بقطاع التجارة الخارجية باعتبارها منطلق لإصلاح الاقتصاد العراقي بشكل عام، الا ان نتائج عملية الاصلاح مرهونة بنوعية الاصلاح ومضمونه ونتائجه، ذلك ان الاصلاح يجب ان يتم بطريقة منظمة انطلاقا من تشخيص اختلالات القطاع الخارجي ومن ثم اختيار الاستراتيجية المناسبة لعملية الاصلاح لتحقيق النتائج الاقتصادية الممكنة على ارض الواقع.

اولا : اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث من السياسات التي تضعها الدولة وأصحاب القرار والاستراتيجيات التي تعمل على تطبيقها بغية تنمية وتطوير قطاع التجارة الخارجية في العراق وتقليص الاختلالات الهيكلية في هيكل الاقتصاد عامة وقطاع التجارة الخارجية بخاصة .

ثانيا : هدف البحث :

يهدف البحث الى معرفة مضمون الاصلاح بشكل عام واصلاح التجارة الخارجية بشكل خاص، فضلا عن دراسة مؤشرات التجارة وميزان المدفوعات، ناهيك عن تحديد السياسات المقترحة والخيارات الاستراتيجية لإصلاح قطاع التجارة الخارجية في العراق.

ثالثا : مشكلة البحث :

تشير مشكلة البحث الى ان العراق يعتمد على قطاع التجارة الخارجية في توفير الايرادات العامة بنسبة 95% نتيجة اعتماد البلد على صادرات النفط ، وهذا يجعل حاضر ومستقبل الاقتصاد العراقي مرهون بتقلبات السوق النفطية والازمات العالمية مما يجعله اقتصاد ضعيفا مصابا بأعراض المرض الهولندي المتمثلة بتراجع قطاعات الانتاج الحقيقية وازدهار قطاع الريع النفطي، وفي ظل هكذا مؤشرات سلبية، يطرح التساؤل التالي: ماهي السياسات المقترحة والخيارات الاستراتيجية لإصلاح قطاع التجارة الخارجية في العراق؟.

رابعا : فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان عمليات الاصلاح والتطوير لقطاع التجارة الخارجية يجب ان يصاحبها سياسات مقترحة واضحة واستراتيجيات علمية وخيارات منتظمة تهدف الى انجاح خطط التنمية الاقتصادية من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال قطاع التجارة الخارجية .

خامسا :منهجية البحث :

ومن اجل الوصول الى اهداف البحث وتحقيق الفرضية المقترحة للبحث ، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بأسلوبي الوصف والتحليل، فهو يصف ويحلل البيانات التاريخية ويستقرأ الواقع الاقتصادي وفي ضوء ذلك يتم اختيار السياسات المناسبة التي تمهد لاختيار الاستراتيجية المثلى لمعالجة المشكلة المطروحة.

سادسا : هيكلية البحث :

تضمن هيكل البحث مقدمة وأربعة محاور ، استعرض المحور الاول الاطار المفاهيمي للإصلاح الاقتصادي واصلاح التجارة الخارجية. وتناول المحور الثاني تحليل مؤشرات القطاع الخارجي في العراق، متضمنا تحليل المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية، و تحليل المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات. في حين تطرق المحور الثالث الى السياسات المقترحة لتحرير وتحفيز قطاع التجارة الخارجية في العراق. واستعرض المحور الرابع اهم الاستراتيجيات المقترحة لإصلاح قطاع التجارة الخارجية في العراق. وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول : الاطار المفاهيمي للإصلاح الاقتصادي واصلاح التجارة الخارجية

اولا: مفهوم الاصلاح والتكييف الاقتصادي:

ان عملية الاصلاح والتكييف بدأت اساسا في الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، اذ كانت ديناميكية الانفتاح الاقتصادي تتطلب حينئذٍ اجراءات تصحيحية يمكن عدها وسيلة مهمة من ادوات السياسة لتحقيق التنمية الاقتصادية، اما بعد ذلك فقد انتقلت عملية التكييف الى البلدان النامية ، وعندها انتقلت مسؤولية تحقيق تنمية عالمية ناجحة من الدول المتقدمة الى الدول النامية، وحقيقة الامر ان السياسات المحلية المتبعة في البلدان المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية في بداية الثمانينات، التي نشأ عنها ارتفاع حاد في معدلات الفائدة العالمية ادت الى تفاقم مشكلة المديونية، وتدهور في معدلات التبادل التجاري، وهروب راس المال... الخ. كل هذه الامور ادت الى خلق ازمة طويلة الامد في معظم البلدان النامية ولا سيما بلدان امريكا اللاتينية وافريقيا، وازاء تلك الظروف كان امام تلك البلدان خياران: الاول الاستمرار في سياساتها السابقة مما يؤدي الى تفاقم الاوضاع سوءً، والثاني وهو اقل الخيارين ضررا هو تطبيق برامج الاصلاح والتكييف والاندماج مع الاقتصاد العالمي هدفا يعبر عنه بشعار (الاصلاح الاقتصادي) في المرحلة الانتقالية سعيا الى هدف اخير هو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ان الاهتمام بالإصلاح والتكييف الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، املته مقتضيات اقتصادية نابعة من الواقع، فاقتصاديات عدد من بلدان العالم الثالث تعرضت لاختلالات هيكلية في تشكيلاتها وفي مستوى الكفاءة الانتاجية وعلاقة التكاليف بالأسعار وفي انماط الاستهلاك والاستثمار والتجارة وقد جسد ذلك كله في شكل فجوة بين الموارد المحلية والانفاق المحلي وانعكس ذلك على هيأة عجز الحسابات الجارية في موازين المدفوعات. ولقد ادى ذلك الى ارتفاع المديونية الخارجية لعدد من البلدان النامية الى مستويات لم تتمكن من تحمل اعباء خدمتها،

فالإصلاح الاقتصادي Economic Reform او التكييف هو عملية منظمة للتغيير الاقتصادي بهدف خفض او ازالة الاختلالات الداخلية و الخارجية من خلال مجموعة من التغييرات في السياسة الاقتصادية العامة لتحقيق نمو قابل للاستمرار، كما تشير كلمة الاصلاح والتكييف الاقتصادي الى حزمة متكاملة من الاجراءات والسياسات الاقتصادية التي تسعى تحقيق بعض الاهداف مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين وضع القطاع الخارجي وتخفيف اعباء

المديونية ومكافحة التضخم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبعيدا عن الاتجاه الايديولوجي فان المفهوم الشامل للإصلاح هو "العملية التي تستهدف تحسين اسلوب تعبئة الموارد وتخصيصها بغية تلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة، الخاصة والاجتماعية على نحو افضل من السابق تتراوح معالمه بين الفلسفة والاهداف العامة للسياسات الانمائية (أي الاستراتيجية)، وبين المؤسسات الاقتصادية التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادي أي (الانموذج الاقتصادي)"[1]. ومن هذا المفهوم يتضح ان الاصلاح يمثل خيارا استراتيجيا بعيد المدى واسع الاثر، اذن فهو يعبر من الناحية العملية عن اختيار مبدئي لأساليب الممارسة المنهجية والعقلانية والاحتكام في عملية اتخاذ القرارات الى المرجعيات الفنية والعلمية وذلك في ضوء منظومة محددة المعالم من التفضيلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة هي الاخرى بوسائل منهجية ورشيدة تتسق ضمنيا وعمليا مع المتطلبات الفنية والموضوعية لتحقيق اهداف الاصلاح[2].

ثانيا: تحرير التجارة منطلق لإصلاح القطاع الخارجي:

تحرير التجارة هو مجموعة من الاجراءات والتدابير لتخفيض او ازالة القيود المباشرة او غير المباشره الكمية وغير الكمية التعريفية او غير التعريفية على تدفقات التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة. أي ان عملية تحرير التجارة يؤدي الى عدم تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية سواء كانت صادرات او استيرادات منظوره او غير منظوره، بمعنى اعطاء حرية مطلقة للتجارة الدولية وتجنب وضع القيود عليها باستخدام ادوات ووسائل السياسة التجارية. والتحرير يتخذ مجموعة اشكال، فقد يكون من جانب واحد او يكون ثنائيا او اقليميا او متعدد الاطراف[3].

وارتبط مفهوم تحرير التجارة بوصفات الاصلاح الاقتصادي التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية(صندوق النقد والبنك الدوليين) للدول التي تسعى لتنفيذ برامج الاصلاح نحو الية السوق، باعتباره نقطة الانطلاق لإصلاح القطاع الخارجي والاندماج في الاقتصاد المعولم، لاسيما في حالة الانضمام الى منظمة التجارة الدولية.

ثالثا: اصلاح السياسة التجارية الدولية:

يعد اصلاح واقع القطاع الخارجي و السياسة التجارية الدولية من الاهمية بمكان، وينطلق الاصلاح ابتداء من اصلاح السياسة التجارية، والاخيرة تعرف عادة بالتنظيمات والقيود التي تفرضها بعض البلدان على حرية تدفق التجارة الدولية، وقد تضمنت تلك التنظيمات والقيود إجراءات حمائية متمثلة في القيود المباشرة، كنظام الحصص واجازات الاستيراد وكذلك استخدمت التعريفة الكمركية الى جانب سياسات اخرى كدعم بعض الصناعات لتشجيع سياسة تعويض الاستيرادات والتمسك بأسعار صرف ثابتة التي اصبحت بمرور الزمن مغالى بها. ومما تقدم يمكن القول ان الإجراءات الحمائية المذكورة ادت الى تشوهات متعددة، فضلا عن زيادة نفقات الدولة بزيادة عدد المشاريع المحتاجة الى دعم، وهذا يؤدي الى سوء تخصيص الموارد وذلك لكون هذه المشاريع لا تستطيع الاستمرار من غير دعم فضلا عن انخفاض الكفاءة التي ادت الى انعدام الحوافز لتحسين نوعية الإنتاج وتقليل تكاليفه. لذلك فعملية اطلاق نظام الحوافز بين جميع منتجي السلع القابلة للمتاجرة من غير تمييز امر مهم لتشجيع كل اوجه النشاط الإنتاجي، ويشمل هذا الزراعة للتصدير والصادرات المصنعة وبدائل الاستيرادات، من غير الاقتصار على نشاط واحد[4].

وعليه فبرامج الاصلاح والتكييف الاقتصادي تؤكد ضرورة ازالة التشوهات في هيكل الإنتاج والتجارة وذلك بضرورة اجراء تغييرات في استخدام ادوات السياسة التجارية التي تتضمن القيود الكمية والقيود الكمركية وحوافز التصدير وسياسة أسعار الصرف. وتنصب التغييرات في السياسة التجارية في ظل برامج التكييف الهيكلي على مسألة اساس هي (تحرير التجارة والتحول نحو التصدير)، الذي ما انفك كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تأكيدها ضمن شروط قروض التكييف الهيكلي، وبحسب مفهوم تلك المؤسستين ان الرقابة على التجارة الخارجية والحماية من شأنها التأثير سلبياً على المنافسة وعلى الإنتاجية وتعرقل الحصول على التقنية الحديثة، وتلك الامور تؤدي الى الانعزال عن الاسواق الدولية وتشويه الأسعار المحلية وتخصيص الموارد. أن وجود سياسة تجارية منفتحة تجعل البلد قادراً على مواجهة المشاكل الاقتصادية والتأقلم مع الصدمات الخارجية، ومن شأن ذلك زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي، وفي هذا الشأن فأن السياسة التجارية في اطار برامج الاصلاح والتكييف الهيكلي تُعنى بما يأتي[5].

1. احلال التعريفات الكمركية محل القيود الكمية.
2. خفض الرسوم على الواردات.
3. تخفيض سعر صرف العملة المحلية والغاء القيود على المدفوعات الخارجية.
4. التخلي عن حماية الصناعات المحلية(بصورة مطلقة)لإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل.
5. الغاء مهمة المؤسسات الحكومية لتسويق السلع المصدرة.
6. الغاء اتفاقيات التجارة الخارجية الثنائية.
7. اتباع سياسة احلال الاستيرادات للسلع الذي يتمتع بها البلد بميزة نسبية.
8. اعتماد مبدأ تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على مورد واحد.

رابعا: إصلاح النظم التجارية:

تعد عملية اصلاح النظم التجارية سمة مشتركة بين إجراءات الاصلاح الشاملة والتكييف القطاعي، وتتضمن الإجراءات المتعلقة بالنظم الادارية والتشريعات والحوافز المؤثرة في هيكل الصادرات والاستيرادات كافة، ان هدف الإصلاحات في النظام التجاري، هو التسوية في نظام الحوافز وجعله اكثر حيادية فيما بين كل المنتجين للسلع التداولية، ولهذا لا يقتصر اصلاح النظام التجاري بتوسيع الصادرات فقط، وانما يعتمد على اكثر هياكل الحوافز حيادية لتوسيع اوجه نشاط بدائل الاستيرادات الاكثر كفاءة، ويمكن القول ان للحيادية اثراً حاسماً في السياسة التجارية عند تحويل الانفاق للتكييف مع الصدمات الخارجية، ويتحقق التحويل السليم حين يتم التكييف الخارجي بتوسع قطاعات التجارة الدولية الكفوءة[6].

خامسا: اصلاح وتحسين القدرة التنافسية الدولية:

تحتوي سياسات تحسين المنافسة الدولية او ما يطلق عليها (سياسات تحويل الإنتاج نحو التصدير) على عناصر من كل من سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض، وتعد كل من سياسة التحرير المالي وتحرير التجارة الدولية وسعر الصرف جوهر هذه السياسات. وتحسين القدرة التنافسية الدولية هو سبب تعليق اهمية كبيرة على دور سياسات سعر الصرف في برامج

الاستقرار الاقتصادي، وعموماً فان مزيج من السياسات سيغير من سعر الصرف الحقيقي، ومن ثم يؤثر في كل من الاستيعاب المحلي الحقيقي والحافز لإنتاج سلع متداولة تجارياً[7] .

ولتحسين القدرة التنافسية لدولة ما او لصناعة بعينها يعتمد على السياسات والإجراءات التي من شأنها توسيع قاعدة الموارد المتاحة للدولة او للصناعة من (رأسمال مادي، وتكنولوجيا، وراس مال بشري) ورفع كفاءة استغلال تلك الموارد، وتوفير المناخ التشريعي والاجرائي والاداري الذي يسمح لها بتحقيق اقصى انتاجية ممكنة للعناصر مجتمعة، على ان يرتبط ذلك بكل مستجدات السوق العالمي من ناحيتي العرض والطلب، وعليه فان توفير البيئة التنافسية يعد وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي. ومما تقدم يمكن القول ان عناصر القدرة التنافسية تبدأ بالمؤشرات الكلية للاقتصاد القومي مروراً بالعلاقات الاقتصادية الخارجية[8].

وتقاس القدرة التنافسية لاقتصاد ما مقارنة باقتصاد اخر من خلال اسلوب التغير في مؤشر الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية وبالعملة نفسها، فالزيادات في الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية تمثل انخفاضاً في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي مقارنة بالاقتصاد الخارجي والعكس صحيح، ونظراً للتضخم وتقلبات الأسعار تستخدم اسعار الصرف الحقيقية الفعلية لقياس القدرة التنافسية بين البلدان، وهي تمثل متوسط مرجح لنسب مؤشر الأسعار المحلية الى مؤشر اسعار الشركاء او المنافسين التجاريين بعملة واحدة[9].

المحور الثاني: تحليل مؤشرات القطاع الخارجي في العراق

اولاً: تحليل المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية في العراق:

يتميز الاقتصاد العراقي بمحدودية التنوع النسبي في نمط إنتاجه من المعروض السلعي في حين يتصف طلبه بالتنوع, مما استلزم تحليل مكونات التجارة الخارجية ودورها المنشود في استحداث النمو الاقتصادي لتكون القاطرة التي تقود المتغيرات الاقتصادية الأخرى. ان السمة الغالبة لطبيعة الصادرات العراقية هي صادرات من منتجات النفط الخام، إذ تشكل ما نسبته (99%) من إجمالي الصادرات, والجزء المتبقي لا يتعدى (1%) هي صادرات سلعية غير نفطية[10]. أمّا في جانب الاستيرادات فإنَّه يسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للاقتصاد العراقي

من السلع الاستهلاكية في جانبيها الغذائية وغير الغذائية, والسلع الوسيطة, والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية[11].

من الجدول (1) يتضح أن الصادرات الاجمالية في عام 2000 بلغت حوالي (18,742.6) مليون دولار, ثم أخذت بالانخفاض حتى عام 2003, إذ بلغت حوالي (11,480.5) مليون دولار للعام نفسه, بسبب الاحتلال الامريكي للعراق, وما نتج عنه من تدمير البنى التحتية والقاعدة الانتاجية النفطية وغير النفطية, وبعد عام 2003 أخذت الصادرات الاجمالية تتجه نحو الارتفاع حتى وصلت إلى (63,460.5) مليون دولار عام 2008, يعود ذلك إلى رفع العقوبات الدولية عن صادرات العراق النفطية, فضلاً عن ذلك عملت (سلطة الائتلاف المؤقتة) على دعم الانتاج النفطي وتصديره بهدف توفير ايرادات للدولة, وفي عام 2009 شهدت الصادرات الاجمالية انخفاضاً بلغت حوالي (39,430) مليون دولار بسبب تفاقم الاثار الاقتصادية للازمة المالية العالمية, إذ ادى هذا الامر إلى تقليل الدول الصناعية من استيراداتها النفطية نتيجة توقف بعض المصانع والشركات الانتاجية الكبيرة المعتمدة في انتاجها أو تشغيلها على النفط مما انعكس بصورة مباشرة على انخفاض الصادرات الاجمالية العراقية[12], وبعد أن بدأت بوادر تجاوز آثار الازمة المالية في النظام الرأسمالي وعاودت قطاعاتها الانتاجية بشكل تدريجي أدى إلى حصول زيادة في الصادرات الاجمالية العراقية خلال المدة (2010–2012). ولكن بعد عام 2012 بدأت الصادرات الاجمالية بالانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى (28,360) مليون دولار عام 2016, بفعل انخفاض اسعار النفط الخام, التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض الصادرات الاجمالية العراقية؛ لأن صادرات النفط الخام تشكل ما نسبته حوالي (99%) من إجمالي الصادرات, إلا ان ارتفاع الصادرات الاجمالية إلى (87,260) مليون دولار عام 2018, نتيجة تعافي أسعار النفط الخام وزيادة كميات انتاج النفط الخام إلى (4,458.0) الف برميل يومياً, وكذلك الارتفاع النسبي في السلع الأولية في حين انخفضت الصادرات الى (46810.7) مليون دولار عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19.

وفيما يتعلق بالاستيرادات الاجمالية ففي عام 2000 بلغت حوالي (12,329.6) مليون دولار, ثم أخذت بالانخفاض حتى عام 2003, إذ بلغت الاستيرادات الاجمالية حوالي (2,966.9) مليون دولار لعام نفسه, ولكن بعد عام 2003 بدأت الاستيرادات الاجمالية بالارتفاع تدريجياً حتى

وصلت إلى (59,349) مليون دولار عام 2013, ويعزى هذا الامر إلى الزيادة الملحوظة في واردات العراق لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي لإعادة البناء والتعمير، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية, فضلاً عن حصول تغير في النمط الاستهلاكي للأسر العراقية سببها زيادة دخولهم. أما المدة (2014–2018) فقد شهدت تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع في الاستيرادات الاجمالية, إذ انخفضت الاستيرادات الاجمالية إلى (23,029) مليون دولار عام 2016, بفعل الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها هيأة الكمارك بالسيطرة على المنافذ الحدودية، فضلاً عن إجراءات البنك المركزي بمساءلة المستوردين ومطالبتهم بصحة صدور القيم الاستيرادية التي يقدمونها, التي على ضوئها يتم السماح لهم بالمشاركة في مزاد العملة من اجل منع تهريب العملة إلى الخارج ومكافحة غسيل الأموال, وبذلك ارتفعت الاستيرادات الاجمالية إلى (45,736) مليون دولار عام 2018 في حين بلغت(40927.3) مليون دولار عام 2020.

أما معدل التغطية, فقد شهدت المدة (2000–2020) تجاوزت المئة بالمائة, وهذا الأمر يدل على مدى قدرة قطاع التصدير, وكفاءته ولاسيما القطاع النفطي، وأيضا قدرة الانتاج المحلي (الزراعة) على تغطية بعض الاحتياجات المحلية, وخاصة الموارد الغذائية الاساسية, وغيرها.

أما معدل القدرة على التصدير, فقد شهدت المدة (2000–2020) ارتفاعاً, إذ تراوحت النسبة بين (13.5%– 71.1%), وفي نهاية المدة بلغت النسبة حوالي (21.2%) عام وهي 2020 قيمة منخفضة قد تعزى الى تداعيات جائحة كوفيد19 , وبشكل عام كان معدل القدرة على التصدير جيدا خلال المدة المدروسة ويعزى هذا الأمر إلى المساهمة الكبيرة للصادرات الاجمالية (الصادرات النفطية) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي, بعد رفع الحظر عن الصادرات النفطية بعد عام 2003 مما أثر إيجابا على الناتج المحلي الاجمالي.

أما معدل التبعية, فقد شهدت المدة (2000–2020) ارتفاعاً ايضاً, إذ تراوحت النسبة بين (3.1%–66.0%), وفي نهاية المدة بلغت النسبة حوالي (18.6%) عام 2020, نتيجة لرفع العقوبات الدولية وانتعاش تجارته الخارجية مع العالم, وهذا المعدل أقل من معدل القدرة على التصدير للمدة المذكورة بسبب هيمنة الصادرات النفطية على الصادرات الاجمالية أو اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية بشكل كبير. .

أما نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى إلـ GDP والتي تعبر عن الانكشاف التجاري فقد شهدت المدة المذكورة ارتفاعاً, إذ تراوحت النسبة بين (16.7%- 137.1%), وفي نهاية المدة بلغت النسبة حوالي (40.0%) عام 2020, ويعزى هذا الارتفاع إلى غياب التنويع الاقتصادي والاسترخاء على وسادة النفط, وجعل الاقتصاد أكثر عرضة للاختراق من قبل المتغيرات الخارجية.

وعليه يمكن القول ان هيمنة الصادرات النفطية على مجمل الصادرات وهو ما يعبر عن درجة التركز السلعي, مما يدل على عجز الاقتصاد العراقي عن إيجاد مصادر بديلة للدخل والإبقاء على الصادرات النفطية هي المصدر الرئيس للدخل, ومن ثم يتولد لدينا اختلال في فجوة الموارد الخارجية بين الصادرات والاستيرادات.

اما الفجوة بين الصادرات والاستيرادات فهي تعبر عن الخلل الهيكلي ينعكس من خلال فجوة الموارد الخارجية التي تمثل الفجوة بين الصادرات والاستيرادات الناجمة عن قصور في حصيلة الصادرات من السلع والخدمات عن تغطية قيمة الاستيرادات, وان فجوة الموارد الخارجية هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية وهي تعبير عن مستوى التباين بين الطلب الكلي والعرض الكلي[13].

ونلاحظ من الجدول (1) ان فجوة الموارد الخارجية بين الصادرات الاجمالية والاستيرادات الاجمالية موجبة طوال المدة المدروسة (2000-2020), وهذا يشير إلى ان اجمالي الصادرات العراقية قادرة على تغطية إجمالي الاستيرادات نتيجة قدرة قطاع التصدير وكفاءته ولاسيما القطاع النفطي الذي تشكل صادراته ما يفوق (98%) من إجمالي الصادرات في العراق, أما عام 2009 فكانت فجوة الموارد الخارجية بين الصادرات الاجمالية والاستيرادات الاجمالية سالبة بسبب زيادة الاستيرادات الاجمالية عن الصادرات الاجمالية والذي يعود إلى انخفاض العائدات النفطية نتيجة الازمة العالمية (2008-2009).

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة الاساس على الصادرات النفطية, أما الصادرات غير النفطية*, فقد تلاشت بسبب السياسات السابقة ولأسباب تتعلق

* الصادرات غير النفطية: تشمل (التمور واللحوم بأنواعها ومنتجات الالبان والبيض والحبوب)، والمشروبات والوقود المعدنية والزيوت والشحوم والمواد الكيميائية والسلع المصنوعة.

بضعف كفاءة الإنتاج ومخلفات الحروب وعمليات التخريب التي تتعرض لها الصناعة والزراعة في العراق, والفساد الاداري والمالي, وعلى هذا المنحى بات الاقتصاد العراقي غير قادر في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستثمار المحلي وتوسع قاعدة الإنتاج المحلي ورفع كفاءته.

جدول (1) المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية في العراق للمدة (2000- 2020) (مليون دولار امريكي)

السنوات (1)	الصادرات الاجمالية (2)	الاستيرادات الاجمالية (3)	GDP (4)	معدل التغطية % (5)	معدل القدرة على التصدير % (6)	معدل التبعية % (7)	الانكشاف التجاري % (8)	الفجوة الخارجية (9)
2000	18,742.6	12,329.6	83,544	152.0	22.4	14.7	37.1	6,413
2001	14,289.3	2,526.8	81,038	565.5	17.6	3.1	20.7	11,762.5
2002	11,034.5	2,602.6	81,849	423.9	13.5	3.2	16.7	8,431.9
2003	11,480.5	2,966.9	19,900	386.9	57.6	14.9	72.6	8,513.6
2004	23,697.4	19,917.7	33,700	118.9	70.3	59.1	129.4	3,779.7
2005	23,697.4	22,002.4	33,327	107.7	71.1	66.0	137.1	1,695
2006	29,343.0	25,259.3	41,992	116.2	69.8	60.1	130.0	4,083.7
2007	36,400.0	29,020.0	72,486	125.4	50.2	40.0	90.2	7,380
2008	63,460.5	35,348.1	110,423	179.5	57.5	32.0	89.5	28,112.4
2009	39,430	41,377	97,302	95.3	40.5	42.5	83.0	-1,947

7,849	78.8	36.2	42.6	117.9	121,335	43,915	51,764	2010
31,878	78.2	29.3	48.9	166.7	163,034	47,803	79,681	2011
39,003	78.8	29.1	49.7	170.7	189,611	55,169	94,172	2012
30,419	72.6	28.9	43.7	151.3	205,186	59,349	89,768	2013
30,804	69.9	27.1	42.7	157.9	196,493	53,177	83,981	2014
4,397	53.5	25.3	28.2	111.3	153,990	39,045	43,442	2015
5,331	32.5	14.6	17.9	123.1	158,050	23,029	28,360	2016
18,793	55.1	22.2	32.9	148.5	174,605	38,766	57,559	2017
41,524	62.6	21.5	41.1	190.8	212,234	45,736	87,260	2018
32,167.6	50.2	18.9	31.3	165.0	260,651	49417.6	81585.2	2019
5,883.4	40.0	18.6	21.2	114.3	220,215	40927.3	46810.7	2020

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، للسنوات 2020-2021.

- **صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2000- 2019), ابو ظبي- دولة الامارات العربية الموحدة, صفحات متفرقة.**
- **الاعمدة (5 , 6, 7, 8, 9) من عمل الباحثين.**

نستنتج مما سبق أنَّ التجارة الخارجية العراقية شهدت تقلبات طفيفة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2000- 2020)؛ لكون العراق حالياً دولة ذات اقتصاد مفتوح تمارس حرية التجارة في ظل اقتصادهُ يعاني من اختلالات هيكلية كثيرة في قطاع الزراعة والصناعة وغيرها, وكونه اقتصاداً أحادي الجانب يعتمد على النفط الخام, ويعتمد في احتياجاته على الاستيرادات, والنفط

الخام معرض للتقلبات في أسواق النفط العالمية, وأنَّ الايرادات النفطية تتراوح بين (95%-98%) من إجمالي الايرادات العامة للدولة, وكذلك يعود إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني, وكذلك ظروف الحروب التي يمر بها البلد[14].

ثانياً: تحليل المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات في العراق:

يعد ميزان المدفوعات أداة تحليلية شاملة للاقتصاد الوطني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، وهي حجم الاستثمارات ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية، ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرها، فضلا عن انه يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل المعنيين لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من ناحية أخرى.

ويعد الميزان التجاري المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات العراقي لما له من أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان فائضاً أم عجزاً، وجاءت هذه الأهمية مستوحاة من خلال تصدير النفط الخام الذي يسهم بدور بارز في تمويل الاقتصاد العراقي من خلال توفير العملات الاجنبية لتغطية قيم الاستيرادات، وقد شهدت المدة (2000-2020) فائضاً مستمراً في الميزان التجاري للعراق, إذ ارتفع الفائض من (7,734.0) مليون دولار إلى (5,883.4) مليون دولار, ويعود هذا الفائض إلى زيادة كمية النفط الخام المصدر من (2,888.6) الف برميل يومياً إلى (4,458.0) الف برميل يومياً على التعاقب, وزيادة الصادرات النفطية على اثر زيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية, فضلاً عن ارتفاع اسعاره, باستثناء الاعوام (2003, 2004) شهدت عجزاً في الميزان التجاري, ويعود هذا العجز إلى عدة اسباب منها الاحتلال الذي تعرض له العراق والذي نتج عنه تدمير معظم خطوط الانتاج فضلاً عن عمليات التخريب والحرق التي اصابت معظم انابيب تصدير النفط الامر الذي أدى إلى انخفاض حجم الصادرات[15], فضلاً عن ارتفاع القدرة الشرائية التي أدت إلى ارتفاع الطلب الخاص, وايضاً ارتفاع حجم الانفاق التشغيلي للموازنة الحكومية الذي بلغ أكثر من (70%) مما سبب زيادة في الطلب الكلي الأمر الذي انعكس ايجاباً

على زيادة الاستيرادات, بسبب ضعف كفاءة الجهاز الانتاجي العراقي وعدم قدرته على سد الطلب المحلي المرتفع مما ولد زيادة في الاستيرادات على حساب الصادرات[16], فضلاً عن ذلك تأثير تداعيات الازمة المالية العالمية لعام 2009 على صادرات القطاع النفطي الامر الذي أدى إلى انخفاض صادراته ومن ثم قللت من الطلب على النفط, كما في الجدول (2).

وعليه يتضح لنا ان ارتفاع الصادرات خلال المدة (2000–2020) أدى إلى زيادة الاحتياطيات لدى البنك المركزي الذي أسهم في استقرار سعر الصرف الدينار مقابل الدولار عن طريق قيام البنك المركزي بزيادة مبيعاته من الدولار في سوق المزاد.

أما ميزان الخدمات والدخل فقد شهد عجزاً مستمراً للمدة (2000–2020), إذ ارتفع العجز من (9,919.0–) مليون دولار عام 2000 إلى (11,868.0–) مليون دولار عام 2020, ويعزى هذا الأمر إلى ارتفاع كل من المدفوعات الخاصة بدخل الاستثمار الوارد وتكاليف الشحن والنقل والتأمين الناتجة عن ارتفاع قيمة الواردات السلعية, فضلاً عن ذلك الحالة الأمنية (عدم الاستقرار السياسي والامني)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات السياحية، التي تعد أحد المصادر المهمة للنقد الأجنبي في العراق.

أما ميزان الحساب الجاري (الميزان التجاري+ ميزان الخدمات) فقد شهدت المدة (2000–2005) عجزاً, إذ انخفض العجز من (2,185.0–) مليون دولار عام 2000 إلى (1,541.4–) مليون دولار عام 2005, ويعزى هذا العجز إلى وجود عجز في ميزان الخدمات والدخل للمدة المذكورة, أما المدة (2006–2018) فقد شهدت فائضاً, إذ ارتفع الفائض من (7,554.2) مليون دولار عام 2006 إلى (33,969.6) عام 2018, ويعزى هذا الفائض إلى وجود فائض كبير في الميزان التجاري في تلك المدة، ولكن شهد عجزا بلغ (6,267.0–) مليون دولار عام 2020 قد يعود الى انخفاض صادرات النفط بسبب جائحة كوفيد 19 في حين بقيت الاستيرادات على حالها ولذلك حقق عجزا.

وفيما يتعلق بصافي التحويلات الجارية، التي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها يلاحظ انخفاض العجز خلال المدة (2000–2002), إذ انخفض العجز من (5,984.1–) مليون دولار عام 2000 إلى (1,792.5–) مليون دولار عام 2002, ويعزى

هذا العجز إلى انخفاض تحويلات العاملين للخارج, أما المدة (2003–2005) فقد شهدت فائضاً في صافي التحويلات الجارية، إذ ارتفع الفائض من (989.0) مليون دولار عام 2004 إلى (3,235.5) مليون دولار عام 2005, نتيجة لتصاعد صافي التحويلات الرسمية في تلك المدة[17]. أما المدة (2006–2014) شهدت عجزاً مستمراً في صافي التحويلات الرسمية, ويعزى هذا العجز إلى ارتفاع تحويلات العاملين للخارج نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية (الأساسية) لحفز النمو الاقتصادي وما صاحبه من استقدام المزيد من العمالة الامر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى التحويلات[18]. أما المدة (2015–2018) فقد شهدت فائضاً في صافي التحويلات الجارية، إذ ارتفع الفائض من (542.2) مليون دولار عام 2015 إلى (1,300.0) مليون دولار عام 2018 نتيجة لتصاعد صافي التحويلات الرسمية في تلك المدة, و لكن انخفض عام 2019 بنسبة 76% عن العام الذي سبقه في حين حقق عجزا بلغ (301.0–) مليون دولار عام 2020.

أما الموازين الجارية فقد تتكون من مجموع ميزان الحساب الجاري وصافي التحويلات الجارية, إذ شهد المدة (2000–2004) عجز في الموازين الجارية, وذلك بسبب العجز في كل من ميزان الحساب الجاري وصافي التحويلات الجارية في تلك المدة, أما المدة (2005–2018) فقد شهدت فائضاً مرتفعاً في الموازين الجارية, إذ ارتفع الفائض في الموازين الجارية من (1,694.1) مليون دولار عام 2005 إلى (35,269.6) مليون دولار عام 2018, وذلك بسبب الزيادة في ميزان الحساب الجاري خلال المدة المذكورة, و لكن انخفض عام 2019 بنسبة 54% عن العام الذي سبقه في حين حقق عجزا بلغ (6568–) مليون دولار عام 2020. وكما في الجدول (2).

أما ميزان الحساب الرأسمالي والمالي*, فقد شهدت السنوات (2000, 2001, 2003–2005, 2008–2010, 2013– 2016 ، 2019) فائضاً في ميزان الحساب الرأسمالي والمالي, ويعزى ذلك للزيادة الملموسة في صافي التدفقات الواردة للحساب الرأسمالي والمالي في العراق. أما السنوات (2002, 2006, 2007, 2011, 2012, 2017, 2018، 2020) فقد

* ميزان الحساب الرأسمالي والمالي وهو يمثل حاصل جمع الحساب الرأسمالي والمالي والذي يتضمن مكونات فرعية وهي (صافي الاستثمار المباشر+ صافي استثمار الحافظة + صافي الاستثمار الاخر).

شهدت عجزاً في ميزان الحساب الرأسمالي والمالي, ويعزى ذلك لارتفاع صافي قيمة التدفقات الى الخارج في المعاملات المالية والرأسمالية [19], فضلاً عن عدم وجود البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب رؤوس الأموال إلى داخل البلد.

أما الميزان الكلي فيعبر عن مجموع الموازين الجارية (الميزان التجاري, وميزان الخدمات, وصافي التحويلات الجارية), وميزان الحساب الرأسمالي والمالي, وبنود صافي السهو والخطأ). وشهدت السنوات (2000–2003) عجزاً مرتفعاً في الميزان الكلي، إذ ارتفع العجز من (–804.3) مليون دولار عام 2000 إلى (–1,900.7) مليون دولار عام 2003, ويعزى هذا العجز إلى زيادة العجز في كل من الموازين الجارية وبنود صافي السهو والخطأ لتلك المدة, أما السنوات (2004–2013) فقد شهدت فائضاً في الميزان الكلي, ويعزى هذا الامر إلى زيادة الفائض في الموازين الجارية, أما المدة (2014– 2016) فقد شهدت عجزاً, ويعزى هذا العجز إلى زيادة العجز في بنود صافي السهو والخطأ, وبعد عام 2016 شهد الميزان الكلي فائضاً مرتفعا، إذ ارتفع من (2,703.0) مليون دولار عام 2017 إلى (6,595.8) مليون دولار عام 2018, ثم الى(8,725.0) مليون دولار عام 2019، في حين حقق عجزا بلغ (8,272.0)مليون دولار عام 2020 وقد يعزى العجز في السنة الاخيرة الى تداعيات كوفيد19. وكما في الجدول (2).

أما نسبة الحساب الجاري إلى GDP, ففي عام 2000 بلغت النسبة حوالي (–2.6%), واخذت النسبة بالارتفاع حتى عام 2002, إذ بلغت النسبة حوالي (1.2%), ثم انخفضت النسبة إلى (–9.7%) عام 2003, ويعزى هذه الامر إلى وجود عجز طفيف في ميزان الحساب الجاري بفعل العجز الحاصل في ميزان الخدمات والدخل, وبعد عام 2003 أخذت النسبة بالارتفاع حتى وصلت إلى (31.9%) عام 2008, ومن ثم انخفضت النسبة إلى (7.3%) عام 2019, وحققت النسبة انخفاضا كبر عام 2020 بلغ(4.1–)، وبشكل عام نلاحظ المساهمة الكبيرة للحساب الجاري في الـGDP, خلال المدة المدروسة كما يشير الى ذلك الجدول الاتي.

جدول (2) المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات في العراق للمدة (2000- 2020) (مليون دولار امريكي)

السنوات (1)	الصادرات السلعية (2)	الاستيرادات السلعية (3)	الميزان التجاري (4) = (2-3)	ميزان الخدمات والدخل (5)	ميزان الحساب الجاري (6)	صافي التحويلات الجارية (7)	الموازين الجارية (8)	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي (9)	الميزان الكلي (10)	الناتج المحلي الاجمالي (11)	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي (12)
20	18,7	11,0	7,73	9,91	2,18	5,98	8,16	1,21	804.	83,5	2.6

−	44	−3	61.5	−9.1	−4.1	−5.0	− 9.0	4.0	08.6	42.6	00
14.−7	81,038	804.−2	1,2161.5	15,410.3−	3,49−7.1	11,913.2−	13,633.2−	1,720.0	11,152.1	12,872.1	2001
1.2	81,849	5,78−9.4	4,64−7.1	782.−0	1,79−2.5	1,010.5	1,39−1	2,401.5	9,817.3	12,218.8	2002
9.7−	19,900	1,90−0.7	5.9	934.−5	989.0	1,92−3.5	1,70−1.1	222.−4	9,933.5	9,711.1	2003
12.−6	33,700	4,212.0	4,839.0	2,40−4.6	1,859.2	4,26−2.8	771.−5	3,49−2.3	21,302.0	17,810.0	2004
4.6−	33,327	4,374.5	2,091.2	1,694.1	3,235.5	1,54−1.4	5,23−6.6	3,695.2	20,002.2	23,697.4	2005
17.9	41,992	0	7,10−0.0	7,095.6	458.−6	7,554.2	4,26−7.7	11,821.9	18,707.5	30,529.4	2006
25.2	72,486	0	16,031.5−	16,746.4	1,55−4.5	18,300.9	3,00−0.4	21,301.3	18,288.7	39,590.0	2007
31.9	110,423	42,292.6	21,147.8	32,341.4	2,93−1.7	35,273.1	1,718.2	33,554.9	30,171.2	63,726.1	2008
3.3	97,302	0	6,984.8	1,270.7	1,98−8.8	3,259.5	3,84−9.4	7,108.9	32,673.3	39,782.2	2009

7.4	121,335	0	2,273.7	6,430.4	2,55−2.5	8,982.9	5,45−2.7	14,435.6	37,328.0	51,763.6	2010
18.9	163,034	0	22,804.3–	26,365.4	4,38−5.8	30,751.2	8,29−6.8	39,048.0	40,632.5	79,680.5	2011
20.1	189,611	3,272.7	25,076.4–	31,910.2	5,06−0.7	36,970.9	9,40−2.1	46,373.0	47,798.6	94,171.6	2012
13.3	205,186	7,802.2	13,344.2	22,590.2	4,86−5.3	27,455.5	11,865.4–	39,320.9	50,447.0	89,767.9	2013
14.0	196,493	11,852.1–	3,594.4	24,428.0	3,16−3.0	27,591.0	11,190.0–	38,781.0	45,200.0	83,981.0	2014
2.3	153,990	13,470.6–	4,972.9	4,121.3	542.2	3,579.1	6,67−4.2	10,253.3	33,188.2	43,441.5	2015
1.1	158,050	8,66−9.0	11,291.4	2,771.7	1,005.5	1,766.2	7,01−9.1	8,785.3	19,574.6	28,359.9	2016
7.3	174,605	2,703.0	3,13−5.7	13,954.5	1,183.3	12,771.2	11,837.1–	24,608.3	32,950.8	57,559.1	2017

2018	87,260.0	38,876.0	48,384.0	14,414.4-	33,969.6	1,300.0	35,269.6	15,712.5-	6,595.8	212,234	16
2019	81585.2	494 17.6	32,167.6	2.016,6-8	15,793.0	308.0	16,201	13,313.0	8,725.0	216 727	7.3
2020	468 10.7	409 27.3	5,883.4	11,868.0-	6,26 -7.0	301.-0	6568-	11,409.0-	8,27 -2.0	154 592	4.1-

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي (2003, 2004, 2005), جمهورية العراق, صفحات متفرقة.
- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, المجموعة الاحصائية (2003, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012), جمهورية العراق, صفحات متفرقة.
- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2013, 2018, 2019،2021), ابو ظبي- دولة الامارات العربية الموحدة, صفحات متفرقة.
- الاعمدة (13 , 14, 15, 16) من عمل الباحثين.

نستنتج مما سبق أنَّ ميزان المدفوعات العراقي قد شهد تحسناً ملحوظاً في مدة الدراسة, ويعود ذلك إلى عدة اسباب منها تحسن في الميزان الكلي والذي يعكس الوضع الخارجي لميزان المدفوعات العراقي اتجاه العالم الخارجي, تحسن كل من معدل التغطية ومعدل القدرة على

التصدير, تحسن في بعض المكونات الفرعية المكونة للميزان المدفوعات, وهو الميزان التجاري لما له من أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان في حالة فائضاً أم عجزاً ، وجاءت هذه الأهمية مستوحاة من خلال تصدير النفط الخام الذي يسهم بدور بارز في تمويل الاقتصاد العراقي من خلال توفير العملات الاجنبية لتغطية قيم الاستيرادات, فضلاً عن ذلك كون العراق حالياً دولة ذات اقتصاد مفتوح تمارس حرية التجارة في ظل اقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية كثيرة في قطاعات الانتاج الحقيقية (الزراعة والصناعة) والخدمات.

المحور الثالث : السياسات المقترحة لتحرير وتحفيز قطاع التجارة الخارجية في العراق

لغرض تهيئة الارضية المناسبة لإصلاح قطاع التجارة في العراق، لابد من العمل على تحفيز القطاع الخاص وزيادة كفاءته من خلال تهيئة البنية المؤسساتية ومؤسسات السوق المنظمة لعمل القطاع الخاص, فضلاً عن تشريع قوانين مكافحة الاحتكار وحماية المستهلك وحقوق العاملين في هذا القطاع، ولكي يأخذ هذا القطاع حيزاً متميزاً يسهم في تنويع الاقتصاد العراقي لابد من العمل على تحقيق حزمة من الاصلاحات وكما يأتي:

اولاً: تشجيع القطاع الخاص والتحول نحو اقتصاد السوق:

كانت الدولة ولعدة عقود تسيطر على معظم النشاط الاقتصادي مع خضوع النشاط الخاص لتشريعات وإجراءات مقيدة, مما جعل هذا القطاع مهمشاً في أنشطة محدودة في الاقتصاد, أما الأن وبعد ان اصبح التوجه لتشجيع القطاع الخاص واعطائه الدور الأكبر والريادي في الاقتصاد والتنمية, فالواجب تهيئة البيئة المناسبة لعمله عن طريق ازالة القيود والعوائق والإجراءات التنظيمية والتشريعية مثل (تحرير أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف والفائدة, تحرير التجارة والنشاط الاقتصادي) واتباع سياسات ائتمانية ملائمة وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة من خلال اعتماد مبادئ وشروط التحول إلى اقتصاد السوق[20].

ويرى الباحث في ظل الأوضاع الحالية إن هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسهم في ادخال التكنولوجياً المتطورة إلى داخل البلد وتشغيل إعداد كبيرة من القوى العاملة واكتساب الخبرة والكفاءة.

ثانياً: تحسين مستويات الاستقرار الأمني والاقتصادي:

إن تحسين الوضع الأمني في العراق يشكل أهمية كبيرة لدى المستثمرين, فإذا لم تقم الحكومة العراقية بإجراءات واسعة لضبط الأمن وتخفيض معدلات الجريمة, من خلال بناء قوات أمنية مدرَّبه ومجهزة بأحدث الأسلحة للسيطرة وبشكل تامّ على الأمن داخل البلد وكذلك بناء جيش قوي يستطيع منع تسلل الإرهاب عبر الحدود, فلن تتوافد رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق بالشكل المطلوب, وتجدر الإشارة إلى أنَّ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال قد أدت إلى تحسن الوضع الامني عن السابق وهو يتجه إلى المزيد من التحسن, مما يسجل نقطة إيجابية في صالح تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق, والمسألة الأخرى التي يجب وضع الحلول لها هي مسألة الاستقرار الاقتصادي، إذ إن المستثمر يسعى من وراء استغلاله أمواله, ووحداته الانتاجية في الدول الأخرى إلى تحقيق عوائد مجزية ولن يتسنى له ذلك إلاَّ إذا كان اقتصاد الدولة التي يزاول نشاطه فيها مستقراً, والحل يتمثل في المحافظة على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى, ومعالجة الارتفاع في مستويات التضخم[21].

ثالثاً: تطبيق برامج الاصلاح الشاملة:

ان تطبيق برامج الاصلاح بما تتضمنه من تحقيق استقرار اقتصادي وتصحيح هيكلي واصلاح اقتصادي شامل ومن شأن ذلك يعزز تطبيق الحرية الاقتصادية والانتقال إلى حالة الاقتصاد المنتج دون الاعتماد على مورد احادي الجانب (القطاع النفطي).

رابعاً: اقامة المناطق الاستثمارية:

نصت المادة (9/سابقاً) من قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 العمل على إقامة مناطق استثمارية, وعلى الهيأة الوطنية للاستثمار ان تعد خطة لتنفيذ المناطق الاستثمارية وعليها التخلص اولاً من مشكلة تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية التي تمثل عقبة في انشاء المشاريع الاستثمارية ويتم انشاء المناطق الاستثمارية من قبل شركات متخصصة وذات سمعه في هذا المجال سيعطي حافزاً للشركات الاستثمارية بدخول السوق العراقية والاستثمار فيها ويمكن للحكومة العراقية الاستفادة من التجربة الاماراتية في هذا المجال.

خامساً: تفعيل الدعم للقطاع الخاص:

ان اعطاء الحرية والدعم للقطاع الخاص من أجل احلال الاستيرادات وتقليل الانكشاف التجاري ومن أجل تحسن الاقتصاد العراقي ولكافة القطاعات وهذا بدوره يؤدي إلى عملية التنويع الاقتصادي, مما يعزز الموارد المالية بدلاً من تحولها إلى العالم الخارجي لتغطية الاستيرادات.

سادساً: اقامة المناطق الحرة:

إنّ الدعوة إلى إقامة العديد من المناطق الحرة في العراق وتهيئة الاجواء وتحسين البيئة الاستثمارية فيها ولاسيما بما يحظى به العراق من مقومات طبيعة تزيد من إمكانية نجاح هذه المناطق وتمنحها مميزات عديدة للجذب فضلاً عن كون العراق يشكل سوقاً تجارياً واسعاً, وممراً استراتيجياً للتجارة بين الشرق والغرب.

سابعاً: انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية*:

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في (30) سبتمبر عام 2004 بناء على البند الثاني عشر, وتم إنشاء فريق عمل خلال المجلس العمومي المنعقد في (13) ديسمبر عام 2004 يترأسه السيد "كيلارمو فاليس كالميز" من الأوروغواي, وقد قدم العراق مذكرة حول نظام تجارته الخارجية, وللمرة الأولى منذ إيداع الطلب العراقي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية لعام 2004 عقد فريق العمل اجتماعه في (25) مايو عام 2007 لبحث القانون التجاري العراقي ومدى توافقه مع مبادئ منظمة التجارة العالمية. وعقد العراق اجتماعات ثنائية مع البرازيل ومصر والامارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والاردن والمغرب والنرويج وعمان وتايوان والاتحاد الاوربي وفيتنام, وقد طلب من العراق تقديم عروض أولية للتقدم بالمفاوضات حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق, على ان يتعهد العراق بإعداد الوثائق حول الزراعة والخدمات والحواجز الفنية للتجارة والمسائل المتعلقة بالصحة والملكية الفكرية, وتقرر ان يقوم العراق بإعداد مخطط العمل التشريعي العام الذي سيبين للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الوضع الراهن لقانون التجارة الخارجية والمشاريع الحالية في هذا المجال[22] ولذلك يعد العراق (عضو مراقب) في منظمةWTO. ومن المزايا الإيجابية لانضمام العراق إلى هذه المنظمة تتمثل بالآتي:

*) يعد العراق من الدول كعضو مراقب في منظمة التجارة العالمية World Trade Organization.

1- يسهم في تحقيق المزيد من الارتباط والاندماج في الاقتصاد الدولي وبالتالي تحسن صورة العراق في المجال الاقتصادي والتجاري على المستوى الدولي، مما يمنح الثقة في التعامل التجاري مع العراق لاسيما طمأنة المستثمرين الاجانب عن مخاطر الاستثمارات في العراق.

2- تعاني البنية التحتية للاقتصاد العراقي الكثير من المشاكل والتحديات بسبب الحروب وسنوات الحصار الاقتصادي التي استمرت لعقود من الزمن وما انتج عنها من تخريب المنشاة الحيوية ودمارها، بحيث اصبح العراق بحاجة ماسة الى جذب الاستثمارات الاجنبية في مختلف المجالات الذي لا يكفي الاستثمار المحلي لوحده عن تلبية هذه الاحتياجات، ويتطلب الاستثمار الاجنبي تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وتشريعات قانونية ملائمة لممارسة المستثمرين اعمالهم في حالة تلبية العراق لشروط الانضمام، فمن خلال زيادة الاستثمارات فان ذلك يؤدي إلى مضاعفة حجم التجارة الخارجية وتنويع الانتاج في الاقتصاد الوطني حيث يخرج العراق من احادية النفط كمصدر للدخل[23].

3- سوف يحد من الممارسات التجارية التي من شانها زيادة الاغراق من خلال استيراد السلع الرخيصة ذات الجودة المنخفضة، لان الشركات الاجنبية تبيع سلعها بأسعار منخفضة لكونها تحصل على الدعم.

4- تطوير تجارة قطاع الخدمات، فالعراق يعاني من تدني مستوى الخدمات, وان الانضمام الى التجارة الدولية سوف يوفر العديد من فرص لموردي الخدمات في مجالات عدة مثل الاتصالات والتأميم[24].

5- يعمل الانضمام على تحقيق زيادة نصيب الفرد من GDP، ومن ثم زيادة الرفاهية ومستوى المعيشة من خلال تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود ومن ثم خلق اجواء تنافسية للصناعات والمنتجات الوطنية.

6- يسهم الانضمام على حماية الملكية الفكرية وابداعات العقل البشري، وكذلك ما يتعلق بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع[25].

لابد من الاستفادة من المزايا النسبية التي يمكن ان يجنيها الاقتصاد الوطني من الانضمام إلى هذه المنظمة, كون الانضمام يفتح فرصاً مختلفة للاستفادة من انفتاح الأسواق العالمية وتخفيض أو الغاء الرسوم الجمركية بوجه الصادرات العراقية من السلع والخدمات المختلفة الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى على النمو والتطور ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية, وعلى الحكومة القيام بتقديم الحوافز والخدمات والتسهيلات المختلفة لتأهيل وتطوير لصناعة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وتشجيع عمليات التعاون والتنسيق فيما بين الصناعات المختلفة وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يؤمن رفع مستوى الكفاءة الانتاجية وتوسيع التعاون مع الدول العربية لصالح زيادة التعاون والتنسيق التجاري والفني والعلمي والثقافي وإعادة النظر في كافة القوانين والإجراءات والانظمة[26]. ولا يمكن بأي حال من الأحوال رفض الانضمام إلى هذه المنظمة وإلى الأبد, ذلك لأن الموجة العالمية تسير بهذا الاتجاه, كما أن البقاء خارج السرب ليس صحيحاً, ولكن لكل دولة مسوغاتها وأوضاعها والتحديات التي تواجهها, وأن منافع الانضمام متفاوتة ما بين هذه الدولة وتلك, وكذلك الحال للخسائر التي تختلف وطأتها من اقتصاد إلى آخر, فالاقتصاد العراقي وبالرغم من المزايا المتواضعة التي يمكن ان يحققها من هذه الاتفاقية يعاني من جملة من المحن التي كان من المفترض ان توضع بالحسبان قبل السير في طريق الانضمام وفي مقدمتها هي عدم وجود خطة استراتيجية واضحة, فضلاً عن الضرر الذي اصاب القطاع الزراعي والصناعي, فضلاً عن غياب استراتيجية واضحة للسياسة التجارية للعراق. وخلاصة القول علينا الاقرار بأن الانضمام إلى منظمة WTO مهم في ظل تنامي العولمة والانفتاح والاعتماد المتبادل, الا أن واقع الاقتصاد العراقي حالياً هو يعتمد على الاستيراد بشكل كبير إذ تصل نسبة الاستيرادات (25%) من GDP تقريباً في حين أن الصادرات غير النفطية لا تتعدى (2%) من إجمالي الصادرات, ومن هذا نستنتج أن منافع الانضمام إلى هذه منظمة WTO متواضعة جداً, ولكن قد يحقق العراق منافع من الانضمام اليها في حالة نمو وازدهار الصادرات غير النفطية في المستقبل. إنَّ ما ذكرناه سابقاً وغيره من الاجراءات يمكن لها أن تسهم ولو بقدر معين في دفع عجلة القطاع الخاص والقطاع الخارجي في العراق, وعلى نحو يزيد من احتمالية مشاركته في العملية التنموية, واسهامه في تنويع الاقتصاد, ومحاولة انقاذه من الاعتمادية الريعية المطلقة[27].

المحور الرابع: الخيارات الاستراتيجية لإصلاح قطاع التجارة الخارجية في العراق:

تعد الاستراتيجيات خيارات مستقبلية ممكنة التطبيق في حالة توفر الظروف الملائمة لإصلاح أي نشاط او قطاع اقتصادي، وفي ضوء وضع قطاع التجارة الخارجية في العراق فأن هذا القطاع يعاني من اختلالات كبيره منها موروثة ومنها مستجده من حيث الاعتماد على مورد ريعي واحد للتصدير وهو النفط في حين انحسر بل تلاشي تصدير البلد من السلع التصديرية التقليدية لاسيما الزراعية مثل التمور والحبوب والجلود وبعض الصناعات مثل البتروكيمياويات والمنتجات الصناعية الخفيفة، اما من جانب الاستيراد فنلاحظ انفتاح حدود البلد على مصراعيها امام المنتجات الاجنبية ومن مختلف المناشىء العالمية لاسيما بعد 2003 اذ تعرض البلد الى اغراق شديد بما في ذلك السلع الرديئة، وقد تراوحت استيرادات العراق خلال السنوات الاخيرة ما بين(40-50) مليار دولار وهي تعادل ميزانيات دول اكبر بكثير من العراق، وبالرغم من حديثنا بأن الاصلاح التجاري يتطلب التحرير والانفتاح على العالم الخارجي ولكن ليس بهذه الصورة العشوائية المهولة، اذ يتطلب تحرير التجارة تدرج في تنفيذ خطوات التحرير من حيث عدم وئد الصناعات المحلية من جانب وتجنب دخول نفايات السلع بدون رقابة من جانب اخر، ووفق هذا المشهد يتطلب الانفتاح التدريجي المدروس بحيث نحافظ على حماية معتدلة ومؤقتة للمنتوج الوطني سواء كان زراعيا او صناعيا، بحيث ان هذا المستوى من الحماية المؤقتة يتوافق او يتوائم مع حماية الصناعات وحتى الزراعة التي يتمتع بها البلد بميزة نسبية فضلا عن مسايرة حالة التحرر الانفتاح على العالم الخارجي.

وبعد عقدين من الزمن على الانفتاح غير المقنن نطمح لاختيار السبل التي من المفترض ان تنهض بالقطاع الخارجي من خلال اختيار الاستراتيجية او المشهد الممكن تطبيقه ويلائم وضع الاقتصاد العراقي بحيث نحقق المردودات الاعلى وبأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والزمنية، فمن الضرورة بمكان ان تكون هناك رؤية واضحة ومحددة للطريق الذي يراد ان يسلكه البلد، وفي اطار ما يمكن ان يتخذ من سياسات تجارية كخيارات استراتيجية مستقبلية في ظل اوضاع الاقتصاد العراقي المعروفة، سيتم التطرق الى ثلاث استراتيجيات او اتجاهات للسياسة المستقبلية والنتائج المحتملة منها وهي كالاتي:

اولا: استراتيجية احلال الاستيرادات:

ان انتهاج هكذا سياسة في العراق يتطلب المسح الشامل للسلع الاستيرادية الداخلة للبلد وتحديد السلع الممكن انتاجها محليا من خلال ما يمكن ان يتمتع البلد فيها من ميزة نسبية، وتتطلب تلك السياسة مجموعة شروط منها:

1- اعداد مسح شامل لكل محافظة او اقليم من حيث الموارد الطبيعية والرأسمالية والبشرية لإعداد خارطة استثمارية دقيقة، تحدد على ضوئها المواد الاولية واماكن تواجدها وامدى امكانية انشاء صناعة معينة على ضوء ذلك.

2- دراسة قوائم الاستيرادات وتحديد السلع الممكن انتاجها محليا.

3- توفير التكنولوجيا ووسائل الانتاج ورؤوس الاموال اللازمة لقيام الصناعات التي يمكن ان يحقق البلد نجاح في مجال انتاجها لتعويض الاستيرادات من الخارج.

4- توفير حماية معتدلة ومؤقتة لتلك الصناعات لتجاوز مرحلة الحضانة والوصول الى مستوى منافسة السلع الاجنبية المماثلة من حيث الجودة والتكاليف.

5- اعتماد مبدأ الدعم الحكومي في مرحلة الحضانة للصناعات الناشئة، وفي المراحل اللاحقة يتم التخلي عن حالة الدعم عند وصول تلك الصناعات الى مرحلة النضج وتحقيق الاستقلال المالي بحيث تكون تلك المنشآت الصناعية تحقق مستوى من الارباح او على الاقل يسد تكاليفها الانتاجية وتكاليفها الجارية.

6- تحقيق استقلالية في مجال اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للوصول الى تحقيق الاهداف.

7- اعطاء دور للقطاع الخاص بالقيام بتلك الصناعات.

8- توفير البنية التحتية من طرق مواصلات ومصادر طاقة وغيرها مع تسهيل تسليم اراضي المشاريع المزمع قيام مشاريع صناعية للمستثمرين فيها بعيدا عن البيروقراطية والروتين الحكومي.

9- من الممكن اعتماد نظام البناء والتشغيل والتحويل أو البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) ومضمونه قيام مستثمر من القطاع الخاص بعد إعطائه ترخيص او امتياز من جهة حكوميّة مختصّة لمدة تصل الى (30-40) سنة من أجل تشييد أو بناء مشروع او صناعة معينة، وبعد الانتهاء من مدّة الامتياز ينقل المشروع بكل عناصرّه إلى الجهة الحكومية أو الدولّة، ممّا يعني أن نظام (BOT) هو آليّة التمويل من أجل إنشاء المشاريع الصناعية او مشاريع البنيّة الأساسيّة بعيداً عن موارد الحكومّة.

ان سياسة احلال الاستيرادات ان طبقت بجدية وبقرارات جريئة على ارض الواقع سوف تساهم في تنويع الناتج المحلي ، فضلا عن توفير اموال كبيرة من العملات الاجنبية، وتؤدي هذه السياسة الى تحسين وضع ميزان المدفوعات، ناهيك عن تخفيض مستوى البطالة من خلال تشغيل الايدي العاملة العاطلة في هذه المشاريع الصناعية وسيتحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ثانيا: استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط يتم الاعتماد عليه في النهوض بالتنمية الاقتصادية، داخل البلد ومحاولة الابتعاد عن إيرادات النفط قدر المستطاع، اذ ان الصادرات النفطية تصل احيانا الى 99% من اجمالي الصادرات، وهذا يشير الى ان قطاع التصدير يعاني من اختلال هيكلي كبير متمثل بهينة مورد وحيد وهو النفط من اجمالي الصادرات العراقية، وحالة كهذه تتطلب السعي الحثيث لتنويع الصادرات لاسيما الصادرات غير النفطية: وتشمل (التمور واللحوم بأنواعها ومنتجات الالبان والبيض والحبوب)، والمشروبات والوقود المعدنية والزيوت والشحوم والمواد الكيميائية والسلع المصنوعة، والأسمدة والصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة والبتروكيمياويات وغيرها ، ويعتمد تطبيق هذه الألَيَة على عملية تأهيل القطاعات المنتجة والمشاريع القائمة واستحداث اخرى، ويتطلب الاعتماد على عملية الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال:

1- تأهيل الاقتصاد الوطني.

2- تأهيل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

3- تفعيل دور القطاع الخاص.

4- اعتماد سياسة لاستقطاب رؤوس الاموال والمستثمرين الاجانب.

4-دعم انتاج السلع الصناعية والزراعية المؤهلة لدخول ميدان التصدير.

ثالثا: استراتيجية احلال الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية وتنويع الريع.

يعد هذا التوجه الاستراتيجي كمقترح شامل من الممكن تطبيقه لإصلاح واقع القطاع الخارجي في العراق، وهو خليط بين الاستراتيجيات السابقة المتضمنة احلال الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية الذي يتميز بها البلد بميزة نسبية وميزة تنافسية دولية، فضلا عن تنويع الريع والذي يقصد به هو بالإضافة الى الريع النفطي الذي يشكل تقريبا 95% من الايرادات العامة ويشكل حوالي 98%-99% من اجمالي الصادرات العراقية، يمكن استغلال موقع العراق الجيوستراتيجي من خلال الموانئ العراقية وبالذات ميناء الفاو الكبير عند اكتمال انشائه بكامل ارصفته التي تصل الى 90 رصيف وبقدرته استيعابية تصل الى 99 مليون طن من البضائع سنويا وعند ربط هذا الميناء مع القناة الجافة باتجاه العالم الخارجي شمالاً نحو سوريا وتركيا من خلال مشروع الحزام والطريق الصيني او ما يسمى ب (طريق الحرير) هكذا مشروع عملاق في حالة اكتماله ضمن المواصفات الفنية المخطط لها سيدر على العراق ايرادات سنوية متوقعة لربما تصل الى اكثر من 25 مليار دولار عند اكتمال المشروع وعمله بطاقته القصوى، ويتيح فرصا ذهبية للطلب على قوة العمل لتقليل البطالة فضلا عن انشاء مدن صناعية كبيره قريبة من الميناء الذي تلعب بدورها لإحلال بعض السلع المستوردة وتصدير الفائض منها، ان وجود المدن الصناعية يوفر فرص عمل كثيرة للعراقيين بنحو يمكنهم من اكتساب مهارات تواكب التطور العالمي، وفي ظل هذه الاستراتيجية يحقق البلد منافع كبيره من تنويع هيكل الانتاج فضلا عن تنويع هيكل الصادرات اضافة الى تنويع الريع باستغلال ريع الموقع الجغرافي لما يحققه من عوائد الترانسيت والخدمات اللوجستية من مخازن مبردة وساحات خزن البضائع وخدمات فندقية وغيرها التي يمكن ان يقدمها هذا الميناء في حالة اكتماله والذي تدر عوائد مالية كبيره.

ان ميناء الفاو لن يعمل من دون وجود بنية تحتية متطورة ووسائل اتصال حديثة، وآلية محكمة لاستقبال السفن العملاقة وربطها بمنظومة قطارات حديثة وطرق سريعة، أن تلك الآليات

تساعد على انسيابية انتقال السلع من دول الشرق إلى الاتحاد الأوروبي عبر الجانب التركي وبالعكس، اما المرحلة الثانية يمكن أن تحصل من خلال انتقال السلع من قارة افريقيا إلى ميناء الفاو عبر المملكة العربية السعودية وبالعكس ايضا، جميع هذه التطورات تحول العراق إلى فرصة استثمارية كبيرة نظرا للموقع الجيوستراتيجي الذي يتمتع به بين دول العالم.

لذا يعد تنويع مصدر الريع والذي تشمل اضافة الى(تطوير الريع النفطي يمكن استثمار واستغلال ريع الموقع الجغرافي من خلال ميناء الفاو وربطه بمبادرة الحزام والطريق الصينية) وهذه فكره جديده ومهمه من الناحية الاستراتيجية وممكنة التحقيق في حال اكمال ميناء الفاو والقناة الجافة العراقية وفق ما مخطط لها، وهي منوطة بتنفيذ تلك المشاريع من قبل شركات دولية متخصصة، وفي حالة اكتمال ذلك مع المزج بين الاستراتيجيات السابقة المتضمنة احلال الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية(تنويع هيكل الانتاج وتنويع هيكل الصادرات) يعد نهوض شامل للاقتصاد العراقي انطلاقا من اصلاح القطاع الخارجي في ظل الانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات :

1- تعد برامج الاصلاح الاقتصادي من الاهمية بمكان ولاسيما اصلاح قطاع التجارة الخارجية ، والذي يعد منطلقا لإصلاح القطاع الخارجي والاقتصاد العراقي ككل، في ظل عصر الانفتاح والتحرر الذي يشهده العالم وهيمنة العولمة الاقتصادية، وعليه نوصي بالشروع بإصلاح التجارة الخارجية في العراق من خلال اعتماد استراتيجية ملائمه وتنفيذها على ارض الواقع من اجل تحقيق التنمية الشاملة.

2- تشير مؤشرات (معدل التغطية ، معدل القدرة على التصدير، الفجوة الخارجية) الى مستويات جيده لكن هذا لا يعود الى القطاعات الانتاجية الحقيقية(الزراعة، الصناعة، الخدمات) بل يعود الى هيمنة الصادرات النفطية التي تقترب من 99% من اجمالي الصادرات، وما يؤكد ذلك ارتفاع

نسبة الانكشاف التجاري فضلا عن ارتفاع معدل التبعية للخارج من خلال ارتفاع مستوى الاستيرادات، لذلك نوصي بتنويع هيكل الصادرات واحلال بعض السلع المستوردة فضلا عن ترشيد الاستيراد بشكل عام.

3- يتضح من المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات في العراق ان الميزان التجاري السلعي لا يعاني من اختلال بل يعود الى هيمنة الصادرات النفطية كما اشرنا من قبل، اما الميزان التجاري الخدمي فيعاني من عجز طيلة المدة المدروسة لارتفاع طلب العراقيين على خدمات النقل والسياحة والصحة والتعليم من الخارج مما يشير الى ضعف هذا الميزان، اما موازين(الحساب الجاري، الحساب الرأسمالي والمالي ، الميزان الكلي) فكانت متذبذبة خلال فترة البحث، من هذا المنطلق نوصي بتصحيح هيكل ميزان الحساب الجاري وتحديدا رفع مساهمة ميزان الخدمات من خلال رفع مساهمة قطاع السياحة لاسيما الدينية منها ، فضلا عن الارتقاء بتقديم الخدمات الصحية والتعلمية من اجل تقليل الاعتماد على الخارج فيها، بالإضافة الى تنويع هيكل الميزان التجاري في جانب الصادرات.

4- هناك ضرورة ملحة لتهيئة الارضية المناسبة لإصلاح القطاع الخارجي والتجارة الخارجية تحديدا في العراق ، لذا نوصي بتطبيق حزمة من الاصلاحات منها فسح المجال امام القطاع الخاص و تحسين مستويات الاستقرار الأمني والاقتصادي و اقامة المناطق الاستثمارية والمناطق الحرة واكمال انضمام العراق الى منظمة WTO.

5- هناك استراتيجيات مقترحه لإصلاح قطاع التجارة الخارجية في العراق منها(احلال الاستيرادات، وتنويع الصادرات، وتنويع الريع)، لذا نوصي بأتباع الاستراتيجية الملائمة لإصلاح هيكل الاستيرادات وهيكل الصادرات وتنويع مصادر الريع وفقا لإمكانيات البلد المتاحة.

ثانيا : التوصيات :

1- تشكيل جهاز اداري وفني متخصص مستقل من الخبراء والفنيين المختصين يتصفون بالخبرة وعلى مستوى عالي من الكفاءة لوضع سياسات اقتصادية واستراتيجيات وخيارات تهدف الى تعظيم الارباح والموارد المالية للصادرات بشكل عام وغير النفطية بخاصة بغية تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

2- تأسيس صندوق سيادي يكون بمعزل عن تخصيصات الموازنة العامة ، واستغلال فترات ارتفاع اسعار النفط عالميا بغية انجاح خطط التنمية الموضوعة وتعزيز وتطوير الهيكل التجاري للاقتصاد العراقي .

3- الاعتماد بشكل كبير على تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري وتنويع الموارد الاقتصادية للقطاعات الحيوية ومنها قطاع التجارة الخارجية من اجل تعزيز الموازنة العامة بموارد اضافية بعيدا عن الريع النفطي في العراق .

4- الاهتمام بشكل كبير في قطاعات اقتصادية فيها من الممكنات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤهله في امتلاك موارد اضافية تسند وتعزز الموازنة العامة وتدفع بمعدلات النمو الاقتصادي نحو تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها الخطط والمقترحات والسياسات الموضوعة والاستراتيجيات والخيارات المختلفة .

المصادر والهوامش

1- الامم المتحدة/ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "دراسة الحالة الاقتصادية للعالم"، رقم الوثيقة 1988/50، حزيران، 1988، ص 50.

2- د. مطهر عبدالله السعيدي، "نحو فهم اشمل لديناميكيات الاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية"، احد بحوث المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني، بعنوان (الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية في الجمهورية اليمنية)، تحرير: د. احمد علي البشاري، مجلة الثوابت، صنعاء، 1998، ص 550.

3- مايح شبيب الشمري، تقييم سياسات التكييف في الاقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،2002، ص 44.

4- مصطفى مهدي حسين: "عرض وتقويم مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية التكييف الاقتصادي"، مجلة بحوث اقتصادية، المجلد 18، العدد 69، 1997، ص68-69.

5- رمزي زكي، "انماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على التنمية البشرية"، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1995، ص221.

6-Mohsin S. Khan and Malcolm D. Knight ,"Fund Supported Adjustment Programs and Economics Growth" ,Occasional Paper ,No. 41 (A) ,IMF ,Washington D.C. ,November ,1985, P.42.

7- د. حاتم القرنشاوي، "سياسات وخطط تطوير القدرات التنافسية للاقتصاد المصري"، سلسلة بحوث و حلقات العمل، العدد5، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، اكتوبر، 1999، ص297.

8- د. علي توفيق الصادق، "المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد5، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، اكتوبر، 1999، ص23.

9- علي توفيق الصادق ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية ، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث و حلقات العمل, أبو ظبي، 1999. ص33.

10- وزارة التخطيط, تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2019, ص 63- 64.

11- وزارة التخطيط, تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010, ص 63- 64.

12- حالوب كاظم معله, مروة خضير سلمان, التجارة الخارجية للعراق بين ضروريات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى WTO, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 22، العدد 88, 2016, ص 329.

13- مايح شبيب الشمري, مصدر سابق، ص 112.

14- سامي عبيد التميمي, الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد (2), العدد (6), 2008, ص201.

15- حالوب كاظم معله, مروة خضير سلمان, المصدر السابق, ص 330.

16- فارس كريم بريهي, ميس عبد الامير كشيش, الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) دراسة تحليلية, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 23- العدد 101, 2017, ص 326.

17- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007, ص 171.

18- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015, ص 234.

19- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019, المصدر السابق, ص 181.

20- سعدية هلال حسن التميمي, تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق, اطروحة دكتوراه, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, 2015. ص197-198.

21- جواد كاظم جبار, الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية في العراق, دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 2013.

22- غسان طارق ظاهر, اثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الاجمالي في بلدان اسيوية مختارة للمدة (1980-2011), أطروحة دكتوراه, جامعة الكوفة, كلية الادارة والاقتصاد, قسم الاقتصاد, 2013, ص 122.

23- حسام عبد الله يوسف العذاري, اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي, رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،2017 ص 150 .

24- مظفر حسني علي، مزايا انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم لندوة وزارة التجارة حول انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، بغداد، 2009،ص 9 .

25- ايسر ياسين فهد، منظمة التجارة العالمية واقع انضمام العراق، بحث مقدم لندوة المركز العراقي لإصلاح الاقتصادي عن انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية, الهيئة الوطنية لاستثمار، بغداد ،2009 ،ص3.

26- سعدية هلال حسن التميمي, المصدر السابق, ص 200-202.

27- اسامة نزار عبد الرزاق، تحليل العلاقة بين الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي في بلدان مختارة مع اشارة خاصه للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الكوفة ، 2020، ص 188-191.